جامعـــــة آل البيت

كليــة إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال و الأعمال

تطور حجم التبادل التجاري بين الأردن و الصين

The development of the Trade exchange volume between Jordan and China

إعداد الطالبة

Chen Chen

إشراف

د.علي مصطفى القضاة

العام الجامعي

2016-2017

تفويض

أنا الموقع أدناه (Chen Chen) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم : Chen Chen

التوقيع: ....

التاريخ: / / 2017

إقرار والتزام

أنا الطالبة : Chen Chen **الرقم الجامعي:1420512009**

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي **كلية: إدارة المال والأعمال**

اقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قمت شخصيا بإعداد رسالتي الموسومة بــ:

تطور حجم التبادل التجاري بين الأردن و الصين

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل و الاطاريح العلمية، كما أنني اعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: ....

التاريخ: / / 2017

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ / /

تطور حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين

The development of the Trade exchange volume between Jordan and China

وأجيزت بتاريخ: / / 2017

إعداد

Chen Chen

إشراف

الدكتور علي القضاة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور علي مصطفى عبدالله القضاه	مشرفا ورئيسا	....
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد البطاينه	عضوا	....
الدكتور تركي مجحم الفواز	عضوا	....
الدكتور خالد عبدالله التميمي	عضوا خارجيا	....

الإهداء

إلى من تملك حب الدنيا بعطائها .... إلى من تملك قلبا يتدفق منه ينابيع الحب والحنان .... إلى الروح التي عاشت بها روحي .... إلى ابتسامة حياتي ..... إلى أمـــي وأبي ....إلى صديقاتي ..... إلى أقربائي ...... إلى كل من علمني حرفا ..... والى كل من أحب ....

إليكم أهدي جهدي هذا

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا ودائما وابدأ الذي أعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتورعلي القضاة ، الذي قدم لي الكثير من وقته وجهده وفكره وساعدني في إتمام هذه الرسالة بجميع فصولها.

كما وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

والشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة المال والإعمال في جامعة آل البيت لما بذلوه من اهتمام ومساعدة.

وأخيرا اشكر كل من تلقيت منه علما نافعا أو ساعدني من قريب أو بعيد، في السر أو في العلن، بالكثير أو بالقليل حتى ولو كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

فلهم جزيل الشكر والعرفان

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

الملخص

تطور حجم التبادل التجاري بين الأردن و الصين

إعداد الطالب :Chen Chen

إشراف الدكتور :علي مصطفى القضاة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور حجم التجارة بين الأردن و الصين ممثلا بحجم الصادرات والمستوردات والميزان التجاري وحجم التبادل التجاري بين البلدين للفترة الزمنية (2000-2015)، وقد استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الصادرات الاردنية إلى الصين قد ازدادت من (33)مليون دينار عام 2000 إلى (149.7) مليون دينار عام2015.بينما المستوردات الاردنية من الصين ازدادت بصورة ملحوظة من (125.6)مليون دينار عام2000 إلى (1874.7)مليون دينار عام 2015.كما ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين من (158.6)مليون دينار عام 2000 إلى (1984.1)مليون دينار عام 2015.وقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الاردنية الصينية الى زيادة العجز في الميزان التجاري الأردني الصيني من (92.6) مليون دينار عام 2000 إلى (1684.7) مليون دينار عام 2015. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على توجهه القطاعات الاقتصادية الاردنية المختلفة على زيادة صادراتها إلى الصين لتخفيض العجز في الميزان التجاري الأردني الصيني.

Abstract

The development of the Trade exchange volume between Jordan and China

Chen Chen

Supervisor: Dr. Ali Mustafa Al-Qudah

The aim of this study is to indicate the size of the improvement of trade between Jordan and China represented by the volume of exports, imports and the balance of trade and the trade volume between the two countries for the period (2000-2015). this study used descriptive analysis approach to answer the study questions, the study found that the volume of Jordanian exports to China increased from 33 million dinar in year 2000 to (149.7) million dinar in year 2015. while imports between Jordan and China increased markedly from (125.6) million dinar in 2000 year to (1874.7) million dinar in year 2015. as well as, the volume of trade between the two countries increased from (386.53) million dinar in 2000 year to (1984.1) million dinar in year 2015 and the Jordanian Chinese economic relations development has led to an increase in the balance trade deficit between and china from (92.6) million dinar in year 2000 to (1684.7) million dinar in year 2015, and the study recommend the Jordanian economic sectors to increase exports to China to reduce Jordan's trade balance deficit.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

ترتبط الصين والأردن بعلاقات تعاونية قوية في المجال الاقتصادي، حيث تأسست العلاقة بين البلدين عام 1977 وتطورت مع التطورات السريعة للعولمة الاقتصادية وكثرة الاتجاهات التكاملية، والتعاون العلمي الذي أدي الي تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، بين البلدين و بحسب وزارة الخارجية الصينية يعتبر الأردن شريك تجاري كبير للصين حيث وصلت التجارة الثنائية بين البلدين عام 2015إلى(1984.1) مليون دينار، أي بزيادة قدرها(7.9%). مقارنة بعام 2014.

وهذا يجسد حجم العلاقات التجارية بين البلدين، و تشجع الشركات الصينية على زيادة الاستثمار في الأردن، خاصة التعاون في مجال السكك الحديدية، وتوليد الطاقة من الزيت الصخري و الطاقة الشمسية والرياح ومشاريع تنمية الطاقة. وفي عام 2015 ومن خلال مبادرة حزام واحد طريق واحد التي وضعها الرئيس الصيني (شي جين بينغ)* ، بهدف تحقيق المزيد من التعاون بين بعض الشركات الصينية المملوكة للدولة والقطاع الخاص للاستثمار في الأردن. وخاصة الإعلان المشترك للشراكة الإستراتيجية بين البلدين،التي ستوفر الأساس الشامل لتنمية العلاقات الثنائية المستقبلية.

و قد جاءت هذه الدراسة لبيان دور العلاقات الصينية الأردنية في تطوير حجم التبادل التجاري بين البلدين في مجال الصادرات و المستوردات و الميزان التجاري.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية العلاقات الاقتصادية بين الأردن و الصين حيث تسعى الدراسة إلى بيان التطور في حجم العلاقات الاقتصادية بينهما من أجل الوصول إلى نتائج و توصيات من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن و الصين.

مشكلة الدراسة

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها و الصين و الأردن من هذه الدول حيث تسعي إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما من خلال العديد من الاتفاقيات الاقتصادية. وتتجسد مشكلة الدراسة في بيان حجم التطور في العلاقات الاقتصادية بين الصين و الأردن ممثلة في حجم الصادرات و المستوردات و حجم التبادل التجاري والميزان التجاري.

أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة بما يلي:

1- هل تطور حجم الصادرات الاردنية إلى الصين؟

2-هل تطور حجم التبادل التجاري بين الصين والأردن؟

3-هل تطور الميزان التجاري بين الصين والأردن ؟

4- هل تطور حجم المستوردات الاردنية من الصين؟

أهداف الدراسة.

هدفت هذه الدراسة إلى:

1- بيان تطور حجم التبادل التجاري بين الصين والأردن

2-بيان تطور حجم الصادرات بين الصين و الأردن.

3-بيان تطور حجم المستوردات بين الصين و الأردن.

4- بيان تطور الميزان التجاري بين الصين و الأردن.

منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والكمي والمتمثل في جمع البيانات المتعلقة بالصادرات والمستوردات وحجم التبادل التجاري والميزان الخارجي وترتيبها وتصنيفها وتمثيلها بيانيا من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول

2-1مفهوم العلاقات لاقتصادية الدولية

العلاقات الاقتصادية الدولية هي تقرير واقعي يتجلي بما تمثله هذه العلاقات من أهمية قصوى بالنسبة لمختلف دول العالم، الأمر الذي أصبح أحد المعارف العالمية الهامة المكونة لفرع هام من فروع العلوم الاقتصادية، لذلك فان تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة ومن ابرز تعريفاته:

- وجدي(1980) يقول أن العلاقات الاقتصادية يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول على شكل الصادرات و الواردات عبر صور التجارة الدولية فهذا التعريف يعبر عن الأنشطة الاقتصادية .

- بدوي(1971): يعرفها بأنها : العلم الذي يهتم بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من اجل التفسير والتوقع وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها.

– حشيش(1990) يقول أنها بدراسة جميع جودة النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دوليا للدول. وهذا التعريف بين أهداف العلاقات الاقتصادية بين الدول مختلفة.

–شافعي (1967) هي العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومن أهم صور هذه العلاقات التجارة الدولية من خلال القيام بتبادل السلع والخدمات بين الأفراد، وتحركات رؤوس الأموال ، وتنقلات العنصر البشري. و تشير الصور المتقدمة للعلاقات أنها تتم بين دول تتمتع كل منها بالسيادة على أراضيها،أو بالاستقلال بتشكيل سياستها الوطنية.

و نستنتج من التعاريف أعلاه أن وجود هذه العلاقات يتطلب العديد من الأجهزة والسياسات وآليات التنفيذ، فهناك الأسواق الدولية المتنوعة للسلع والخدمات والأصول المالية والعمل، وهناك الأجهزة الفنية المتطورة الرابطة والموصلة بين الأطراف، وهناك الأطراف العديدة الفاعلة في هذه العلاقات. وجميعها يقوم علي الأنشطة المختلفة في إطار الاقتصاد الدولي، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية.

مما تقدم يمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية.

2-1-1أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية

تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، حيث يلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية.وكذلك تبرز أهميتها بشكل كبير للتجارة الخارجية في الدول النامية، ونظراً لحاجة هذه الدول إلى التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة من أجل التنمية.

وتتلخص أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بما يلي :

- تقوم بتوسيع وتنشيط التجارة الخارجية في الدول المتقدمة من خلال الاستيراد والتصدير.

- ساهمت العلاقات الاقتصادية الدولية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم و إلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية و النقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم. (عوض، 1995)

- تؤدي العلاقات الاقتصادية الدولية إلى حصول الدول النامية على المزيد من مستلزمات تكنولوجيا الإنتاج من الدول الأخرى.

- تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية بتنشيط الحركة التجارية مما يخلق مزيدا من فرص العمل وتحد من ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الكثير من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

- تساعد العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة.(الشافعى،2005)

- تحسن الظروف الأمنية العالمية، مما يؤدي إلى تقليل الحروب وتخفيف حدة الأزمات والعكس صحيح.

- تقوم الدول العظمى و الدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات و القروض للدول الفقيرة و النامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا لتحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول.

(طشطوش،2010)

وقد اكتسبت هذه العلاقات أهمية متزايدة في عالمنا المعاصر بفعل العديد من العوامل التي على رأسها ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فأصبح كل شيء في العالم معروفًا وسهلا وسريع الانتقال. الأمر الذي ولد المزيد من الطلب من جهة والعرض من جهة أخرى، والمزيد من تغلغل وهيمنة الاقتصاد الدولي في كل جوانب الحياة داخل الدول المختلفة، فالكل يريد الاستفادة أو التقليل من المضار التي كثيرًا ما تنجم عن هذه العلاقات.(مرسي،1990)

2-1-2عوامل نشأت العلاقات الاقتصادية الدولية

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية عديدة منها:

أ . نشوء دول ذات سيادة:

بالعودة إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فكانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري بين قرارات الأفراد و الهيئة وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية (الفولي ،شهاب،١٩٩٧). و بموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها ،كما واستخدم هذا النظام في قطاع الخدمات أيضا فتقديم الخدمة نظير السلعة المتكافئة معها أو العكس. وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي.

ومع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها اتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه مايكون بعملية التصدير والاستيراد المعروفة حاليا، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة وقتئذ، وهو ما كان معروفا على وجه الخصوص لدى المجتمعات الإغريقية والرومانية القديمة بل وفي كل المدن الساحلية القديمة حيث ظهرت عدة محاولات لخلق علاقات تجارية مستقرة بقصد سد الحاجيات الاقتصادية عن طريق التبادل التجاري مع العالم الخارجي بطريق البر أو عبر الأساطيل الاقتصادية البحرية وهو الأمر المعروف أيضا في التجارة العربية القديمة التي كانت تعتمد على القوافل الاقتصادية البرية سواء بين الأقاليم العربية المختلفة وبينها و بين الحضارات المجاورة لها.

و بالتأكيد فإن العلاقات الاقتصادية القديمة ورغم بساطتها ومحدوديتها إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب نظرا لانعدام وجود نمط تعاقدي مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم ويعتمد على الصدفة في التعامل والذي لا يقيده أي التزام قبل وقوعه وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر ولكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزما للمتعاقدين.(الحمداني،2012).

ولكنه ومع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من التزامات تجاه مواطنيها فقد لوحظ سعي الدول إلى ضمان حاجاتهم بشكل مستقر سواء في مجال المواد الغذائية أو في مجال المواد الأولية وحتى في قطاع الخدمات الأساسية وهو ما أدى للأسف إلى لجوء بعض الدول لاستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الاقتصادية كما حصل تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية في شتى أنحاء العالم ولعل النموذج الواضح على ذلك استعمار فرنسا للجزائر بقصد نهب خيراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية.

ومع استقلال الدول عن الهيمنة الاستعمارية لم يعد هناك داع الإيجاد قنوات مشروعة للتكامل والتبادل الاقتصادي بين الدول، خاصة في ظل مبادئ استقلالية الدول وسياسيتها وتمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن أهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي.

وهنالك مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها.

إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل شعوبها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والاقتصادية فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة كما أن لها حق استحداث نظامها السياسي .(أزم ،حجاج،2014)

و للدولة الحق الكامل والحرية التامة والمطلقة في إدارة نظامها الاقتصادي بما يخدم تطلعاتها الاقتصادية حتى ولو كان ذلك النظام مبتكرا أو غير مألوف ويتبع ذلك أن للدولة حق تحديد

تعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الخارجية وفق ما يناسبها وذلك حماية لاقتصادها الوطني، بل وأن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في مقابل الأطراف الاقتصادية الأجنبية (الفولي ،شهاب،1997).

ومما سبق يتضح أن الدولة الحرية التامة في معاملاتها الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوسيع نطاق الاستثمار أو التضييق منه كما أن لها أن تحدد تدفق الأموال الأجنبية إلى إقليمها بما يخدم أهدافها الاقتصادية، من خلال فرض الآليات القانونية للتحكم في العملية النظمية الجديدة على المستوى الدولي على غرار(الفولى شهاب،1997)،ولها الحق التام في إبرام المعاهدات الاقتصادية أو الانضمام لمعاهدات اقتصادية قائمة مما يجعل أن الدولة تتمتع بمبدأ سلطان إرادتها فيما يتعلق بتعاملاتها الاقتصادية الدولية استنادا إلى مبدأ حريتها الكاملة في إدارة شؤونها ودواليب اقتصادها تحقيقا لأهدافها في التنمية والانتعاش الاقتصادي.(هدسون،1987).

مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الداخلية و الخارجية .

إن مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الدول سواء كان باكراه أو ممارسة الضغوط السياسة و الاقتصادية من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة و الاستقلال . (الحمداني،2012) وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يكون في مواجهة جميع أشخاص المجتمع الدولي سواء أكان ذلك منصبا على دول أجنبية أو منظمات دولية أو إقليمية حتى ولو كانت الدولة عضوا في تلك المنظمات ، فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة

الوحدة الأفريقية التدخل في الشئون الخاصة بدولة عضو وينطبق هذا الأمر على المجالات السياسية والمعاملات الاقتصادية الدولية فليس لدولة أو منظمة أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها أو التكثيف من حجم علاقاتها، مما يعد تدخلا في شئون دولة أجنبية وهو أمر محضور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.

مبدأ مساواة الدول.

إن مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام ، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما يستلزم عدم التقليل من شأن أي طرف في العلاقة الاقتصادية الدولية مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الامتيازات لصالح طرف دون آخر وهو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة ، ولذلك فإن الدول تنطلق في معاملاتها وعقودها من مبدأ المساواة في المراكز القانونية وهو أمر لا يستدعي مناقشته عند بدء التعاقد .مع الإشارة إلى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية أو واقعية إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية استنادا إلى حجمها وكثافتها ومدى تطورها وتركيبتها السياسية ولكنها جميعا تعد متساوية في مراكزها القانونية.(أزم ،حجاج،2014)

. مبدأ حصانة الدول.

إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الإدعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية ومن المعلوم أن للدولة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة غيرها من الدول ولكنه

لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دولة أخرى مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية

ومن خلال هذه المبادئ المتقدمة يلاحظ بأن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسيخ قواعد التعامل التجاري الدولي بمراعاة تلك المبادئ السالفة الذكر والتي وإن كانت تبدو وكأنها قيودا على مبدأ حرية التجارة الدولية إلا أنها ساهمت بشكل فعال في ترسيخ العلاقات الاقتصادية الدولية واحترام المراكز القانونية في العلاقات الاقتصادية الثنائية أو الجماعية.

ب . نشوء المنظمات الدولية والإقليمية.

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي . وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها.

ولعل الفضل في إيجاد التقارب الاقتصادي والانتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية ، ولذلك فإننا سنتناول بإيجاز نموذجين من ثمرة هذا التقارب الدولي هما :

أ–الهيئة الدولية للتجارة. (Organization International Commerce (O.I.C

تم إنشاء هذه الهيئة في عام 1945 وكان الغرض منها تعزيز تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء وتحسين التبادل التجاري وإزالة القيود المصطنعة أمام التجارة الدولية فتناول كل مأمن شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التعامل التجاري الدولي بما في ذلك تنظيم الحصص الاقتصادية وتحسين الصادرات و إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل وسائل نقل التجارة الدولية بكافة الوسائل المتاحة وتشجيع الاستثمار وضمان تدفق الأموال مع وضع تشريعات قانونية لحل المنازعات المثارة في شأن التبادل التجاري الدولي(طشطوش،2010).

ب . السوق المشتركة.

تعتبر السوق المشتركة ثمرة مباشرة لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المتفق عليه والتي سعت من خلالها دول الجامعة العربية إلى تعزيز قدراتها الدفاعية وتنسيق جهودها في المجال العسكري ومن جهة أخرى تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال النهوض باقتصادها المتخلف من خلال استثمار طاقاتها وإمكانياتها الاقتصادية المتنوعة وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها تشجيعا للنهوض الاقتصادي الشامل في كل دولة على حده .(النعمان وأخرون،1999)

ومما سبق نستنتج أن دور المنظمات الدولية والإقليمية هو تقريب وجهات نظر الدول المختلفة التي سعت إلى تشكيل تكتلات صغيرة وكبيرة وإلى تشجيع التبادل التجاري من خلال العلاقات الاقتصادية فيما بينها خدمة لأهدافها الاقتصادية .

2-1-3العوامل المساعدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية

هناك مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية ، منها:

أ . الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين الدول:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية . فمن حيث الانفتاح الاقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال استعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات اقتصادية وتجارية ، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من توفر إجراءات اقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الاقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك.

أما من حيث التعاون الاقتصادي وعادة ما يتم لأسباب إستراتيجية سياسية أو اقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون الاقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطا أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين .ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي ، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب . تطور وسائل النقل.

إن التجارة الدولية تتطور باتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل ، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى ، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة بين أكثر من دولة ، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع إلى أبعد مراكز الاستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة لأخرى في ساعات قليلة وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف.

وعليه فإن توفير وسائل النقل قد ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية بعيدا عن التلف والضياع والمخاطر.

ج . نشوء التكامل الاقتصادي.

إن فكرة التحالفات الاقتصادية مستقاة أساسا من التحالفات العسكرية وهي قد لا تسمى تحالفا ولكنها تكتلات اقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالانضمام إليها أو خلق تكتلات اقتصادية موازية لها (خربوش،1984). ومن المعلوم أن الاقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفي عليه الهيمنة المصلحة وأضحت هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفردة وكأنها أمام استعمار اقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الانضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الاقتصادي الأمريكي و تكتل دول شرق آسيا ، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول إتحاد المغرب العربي.فالصراع الاقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الاقتصادية العالمية.

2-1-4تطور مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية

إن مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية متسعة و متشعبة ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر ما يلي حاجة المتعاقدين الدوليين ، ومع ذلك فإن مجالات محددة تبقى ركيزة لهذه المجالات يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير والاستيراد اللتين ظهرتا لنشاط تجاري مستقل قد تقوم به جهة مستقلة عن المتعاقدين ترمي إلى تحقيق الربح التجاري وبذلك نشأت

مكاتب التصدير والاستيراد وتأسست شركات لتنفيذ هذه العملية بأسطول بحري أو بري يقوم بتنفيذ العقدين المتعاقدين .

1. عقـود البيـوع الدوليــة:

هذا النوع من العقود يبرز كلما وجد في العلاقة القانونية عنصر أجنبي من خلال أطراف العلاقة أو محلها أو سببها وبموجبه تتحدد المراكز القانونية للمتعاقدين ويصنف العقد التجاري الدولي ضمن العقود الملزمة للجانبين بحيث يقع العبء على كلا طرفي العلاقة القانونية في تحقيق ما اتفق عليه في عملية البيع بحيث يسبقه عملية التفاوض على محل البيع وتحديد نوعه وكميته ودراسة سعره ثم تحديده بشكل تفاوض بين الطرفين يتوج ذلك باقتران الإيجاب والقبول بين طرفي عملية البيع التجاري الدولي ثم تحرر بنود التعاقد في عقد رضائي وفق الأشكال النموذجية المعروفة في هذا المجال.

. عقـود الاستيراد والتصدير:

لا يمكن أن تتحقق التجارة الدولية دون تصدير أو استيراد وهذه العملية لا تحكمها ولا تنظمها نصوص التعاقد بين المصدر والمستورد ولكن تحكمها قوانين الدولة المصدرة بشأن التصدير و قوانين الدولة المستوردة بشأن الاستيراد فقد تفرض هذه القوانين منعا أو حضرا أو قيودا على عملية التصدير والاستيراد حماية لبعض المقاصد الاقتصادية ولكن تحكمها القوانين السارية والقواعد التنظيمية.

2-2 نشأة التجارة الخارجية

يعود تاريخ نشأة التجارة الخارجية إلى حقب زمنية بعيدة، فهي من أقدم الممارسات البشرية بعد الزراعة و الصيد، حيث احتاج الإنسان إلى التجارة لتصريف ما لديه من زيادة السلع و جلب ما يحتاج من السلع.

حيث ظهرت التجارة الداخلية و التجارة الخارجية، فالأولى تقوم بين الأفراد داخل الدولة الواحدة بينما الثانية تقوم بين مجموعة من الدول .

2-2-1منافع التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية منافع عديدة للدول، و تلعب دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى.و تلعب التجارة الدولية دورا هاما في المجالات الاقتصادية حيث :

– تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلي.

–تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة.

– تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.(عبد الحميد،٢٠٠٠)

– تعمل الصادرات على الحصول على العملات الأجنبية وتلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع ونهوض التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

– تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية،ونقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة. (العطار وآخرون،٢٠٠٠)

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.(الصرن،٢٠٠٠)

– زيادة الإنتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن ينتجه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي.

– إن التجارة الخارجية تجعل الأسواق مفتوحة لغرض الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة ومستلزمات الإنتاج في الداخل، في حين أن اتساع السوق الخارجية إضافة إلى السوق المحلية ، يؤدي إلى اتساع الإمكانية لزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإنتاج.(عوض ، 1995)

2-2-2مقومات التجارة الخارجية لدي المدرسة الكلاسيكية

ظهرت أفكار المدرسة التقليدية في الاقتصاد بعد حقبة من الزمن سادت فيها مبادئ مدرسة التجاريين الداعية لتنظيم التجارة الخارجية ،وبعد ظهور أفكار التقليديين في مقاومة الدعوة لحرية التجارة التي نادت بحرية النشاط الاقتصادي .و ثم ظهرت آراء الاقتصاديين التقليديين في إطار التجارة الخارجية متمثلة في أفكار سميث و ريكاردو و جون ميل لتهاجم أشكال التدخل و الحماية وفرض القيود على التجارة الخارجية .(حسين،1980)

2-2-3 نظرية التجارة الخارجية النيوكلاسيك

2-2-3-1 النظرية الكلاسيكية للتكاليف النسبية.(أحمد،1993)

يتمثل دور النظرية دائما بتفسير الظاهرة.لذلك تركز نظرية التجارة الدولية علي دراسة نظرية النفقات والتي تطلق عليها أيضا نظرية المزايا ،والتي كان ريكاردو أول من وضعها في عام ١٧١٨و قبل هذه النظرية كانت هناك نظريتان إحداهما أطلق عليها نظرية الميزة المطلقة و الثانية نظرية منفذ الفائض(vent of surplus).

١.آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)

في نهاية القرن الثامن عشر و في كتابه عن ثروة الأمم أوضح 《آدم سميث》 أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها علي تراكم المعادن النفيسة ولكن تقاس ثروة الأمة بقدرتها على الإنتاج و بذل الجهود لزيادة ثروة الأمة من خلال زيادة عناصر الإنتاج الطبيعية و زيادة الإنتاجية(لي شياو يان وما يولينغ،٢٠١٢)،حيث يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة أكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول سواء كانت هذه الميزة ترجع إلى عوامل طبيعية من مناخ و خصوبة في الأرض و توافر الموارد الأولية أم ترجع إلى عوامل مكتسبة من مهارة و إتقان للعمل.

و قد راهن ادم سميث على ذلك انه يمكن لدولتين إن تستفيد من التخصص في الإنتاج إذا ما كانت الأولى أكثر كفاءة من الثانية في إنتاج السلعة A و لكنها أقل كفاءة منها في إنتاج السلعةB حيث تنصرف الدولة الأولى لإنتاج السلعة A وحدها و الدولة الثانية إلى إنتاج السلعة B وحدها وتعمد كل منهما على استيراد حاجتها من السلعة التي لا تنتجها من الدولة الاخري.(جامع،1980)

٢ .ديفيد ريكاردو

في أوائل القرن التاسع عشر قدم ريكاردو في كتابة مبادئ الاقتصاد السياسي مبدأ آخر لقيام التجارة يقوم على الميزة النسبية أو النفقات النسبية. فهو يرى أنه إذا كانت دولة ما تمتاز بصورة مطلقة في كافة السلع فإنه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مريحة بينها و بين الدول الأخرى على أساس الميزة النسبية .(ناصف،2007)

واعتبر ريكاردو أن تقسيم العمل والتجارة الخارجية يؤديان إلى مصلحة محددة للبلدان المختلفة المشتركة في التبادل التجاري الحر. وقد بين أنه ضمن نظام الحرية المطلقة للتجارة ينفق كل بلد عمله ورأس ماله على تلك الفروع الصناعية التي تؤمن له مصلحة إفرادية أكبر .ويقصد بالحرية الاقتصادية أن تدع الدولة كل فرد ينتج دون مراقبة ، كما تترك التجارة الخارجية حرة بحيث تعتبر دول العالم قاطبة بمثابة سوق واحدة تنساب فيها السلع كما لو كانت في دولة واحدة .ومن المبررات التي يسوقها أنصار هذه السياسة :

أ .إن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل مفيد حين يتخصص كل بلد في إنتاج السلع بنفقة نسبية أقل وهو ما يصل بالإنتاج الكلي في العالم إلى أقصى حد ممكن .حيث يعود بالفائدة على المنتج والمستهلك.

ب .إن حرية التجارة تؤدي إلى القضاء على الاحتكارات في الداخل حيث أن المستهلك يستطيع مقاومتها عن طريق شراء نفس السلع من العالم الخارجي .

3-2-2-2 النظرية النيو كلاسيكية(عبد الله،١٩٩٩)

ظلت النظرية الكلاسيكية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى ولا يرقى الشك إلى صحتها ما دام العالم يعيش في سلام مقيم وينعم بمزايا المنافسة الحرة وحرية التجارة، ويتمتع بالاستقرار النقدي الذي توفره قاعدة الذهب العالمية .فلما نمت الاحتكارات وتفتحت عيون الدول الكبرى على غزو العالم، وتقاسمت أسواقه فيما بينها نما التعارض على التجارة والاستثمارات وتنازعت .فأيقظت الاقتصاديين وحملتهم على إعادة التفكير في النظرية الكلاسيكية .فتمخضت النقاشات عن ظهور تيارين في الفكر الحديث، أولهما يبقي على النظرية الكلاسيكية ويحاول تصحيح الفروض التي تقوم عليها، والثاني يرفض النظرية التقليدية ويضع تفسيرًا جديدًا لأسس التبادل الدولي.

وهنا أيضاً ظهر تياران، الأول يقبل المقايضة ويرى أن عوامل الإنتاج التي افترضها ريكاردو غير ثابتة، والثاني بعد أن يقبل المقايضة يحاول أن يدخل العامل النقدي،.حيث يشيرإلى أن النقد يلعب دورًا هاماً في المبادلات الدولية ، فالسلع لا تتبادل بالسلع كما يزعم التقليديون، وإنما تتبادل السلع بالنقود ويحصل البلد على النقود فيشتري بها من الخارج وقد لا يشتري، وبالتالي ليس ما يدعو للقول بتساوي الصادرات والواردات حتماً. وبالاعتماد على الدور الذي اعترف به للنقود و سعر الصرف، فالاقتصاديون يرون بأن كل تصدير إضافي للخارج معناه حصول البلد على قوة شرائية إضافية، هذه القوة تستخدم للاستيراد من الخارج.

2-2-4 نظرية التجارة الخارجية الحديثة

اختلاف نسب توافرعناصرالإنتاج(أحمد،١٩٩٣):

2-2-4-1 **نظرية (هكشر – أولين)**

وفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى. في حالة دولتين على سبيل المثال A و B سلعتين X و Y مدخلين L للعمل و K لرأس المال وكليهما عوامل الإنتاج، تفترض النظرية أن:

$\left(\frac{K}{L}\right)_A^L > \left(\frac{K}{L}\right)_B^K$ فإذا كانت نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة في الدولةA نسبة إلى الأيدي العاملة في الدولةB اكبر منها في الدولةA ، فهو يعني أن الدولة A تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولةB تتميز بوفرة الأيدي العاملة.

و أما بالنسبة لإنتاج السلع فإذا كان إنتاج السلع $\left(\frac{K}{L}\right)^X > \left(\frac{K}{L}\right)^Y$ أن إنتاج **Y** يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع **X** وأن **X** تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع **Y** ويفترض أيضاً هنا أن وجه المقارنة بين X و Y يظل ثابتاً حتى لو تغيرت نسب الإنتاج (أي أن Y تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج. وبالتالي، فإن نظرية هكشر – أولين تنصص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وستستورد

السلع –الأخرى. في المثال أعلاه ستقوم الدولة **A** بتصدير **X** واستيراد **Y** وسيحدث العكس بالنسبة للدولة.**B**

في عام ١٩٣٣انتقد (بيرتل أولن)النظرية التقليدية في التجارة الدولية وحاول صياغة نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج .والجدير بالذكر أن الفكرة الأساسية في نظرية" **أولن** "كانت لأستاذه "هيكشر "حيث اعتقد بأن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة بينها .وقد حمل أولن نفس الفكرة وطورها لكي يبنى منها" نظرية هيكشر–أولن "والتي عرفت باسم النظرية الحديثة.

وتنص النظرية على أن الاختلافات في التكاليف النسبية تعتمد على الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول، ويكون لكل دولة ميزة عندما تنتج وتصدر تلك السلع التي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها وفي الواقع يبني أولن نظرية جديدة للتخصص الدولي؛ وهنا يرفض نظرية قيمة العمل التي قال بها ريكاردو، ويرفض فكرة النفقات المقارنة أصلاً ويرى أن المناقشة يجب أن تدور حول الأثمان .فهناك أثمان عوامل الإنتاج وهناك أثمان المنتجات .وبالتالي فأولن يرى أن ما يؤثر على نفقة الإنتاج يؤثر على ثمن عناصر الإنتاج و يؤثر على ثمن السلعة المنتجة سواء أكان التبادل داخلياً أم خارجياً .ولذلك تتخصص الدولة بحسب أثمان عوامل الإنتاج فيها .وبشكل عام فإن أثمان عوامل الإنتاج تتفاوت نتيجة لاعتبارين:

الاعتبار الطبيعي : هو وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج؛ فإذا كانت عوامل الإنتاج وفيرة كان ثمنها منخفضاً وإذا كانت نادرة كان ثمنها مرتفعاً، وعلى سبيل المثال فإن وفرة رؤوس الأموال يخفض سعر الفائدة على إقراضها.

أما **الاعتبار التاريخي** : فهو درجة النمو الاقتصادي التي وصل إليها البلد .فالنمو غير المتكافئ للدول يجعل بعضها يتفوق على بعض، مثل الدول الرأسمالية والنامية(محمود يونس،١٩٩٩).وهكذا فإن النظرية الحديثة تجد في اختلاف الوفرة النسبية لمختلف عوامل الإنتاج السبب الأول لقيام التخصص الدولي .كما يجب أن يفهم أن بنيان التخصص الدولي لا يثبت على حال واحدة عبر الزمن إذ يتغير ذلك البنيان تبعاً لتغير درجات الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج الأرض، و المال، و العمل أو تغير أساليب الفن الإنتاجي الإدارة، التعليم.

2-2-5العوامل التي تساهم في تطور التجارة الخارجية

على الرغم من إن التجارة الخارجية تقوم علي أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل.إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافياً حيث يتم التبادل بين أطراف تقع فى دول مختلفة،ولذلك فإن المشاكل التي تواجه المتعاملين في مجال التجارة الدولية مختلفة.(الإقداحى،2009)

هذا ويرجع تفسير عوامل تطوير التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه العوامل في:

-ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.

-اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.

-اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.

-عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

-وجود فائض في الإنتاج.

-الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.

-رفع مستوى المعيشة.

الدراسات السابقة

دراسة الغفار(2002م) ، وعنوانها:"الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية" .

هدفت هذه الدراسة لتحليل أسباب متعددة منها الرابط القوي بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية بطرق متعددة لغرض خدمة الأسواق العالمية و زيادة الرغبة فى الاعتماد عليه بغاية تطوير القطاعات الاقتصادية و تحويلها باتجاه أسواق التصدير . وقد توصلت الدراسة إلى أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية لهما تأثير علي التنمية في البلدان النامية مع التركيز علي النموذج الصيني.

-دراسة صيدم ،ودياب ،والهنداوي(2005م)، بعنوان " أثار اتفاقية "الشراكة الاردنية الاوروبية" على حركة التبادل التجاري بين الأردن و دول الاتحاد الأوروبي".

هدفت هذا الدراسة للتعرف علي أثار الاتفاقية على حركة التبادل التجاري بين الأردن و دول الاتحاد الأوروبي،و حركة الاستثمارات الأوروبية في الأردن .و الهدف الاخرالتعرف على المشاكل و المعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي. واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية يتطلب من القطاع العام التعاون مع القطاع الخاص ودراسة العقبات والمشاكل التي تحول دون الاستفادة من الاتفاقية بشكل تفصيلي ووضع البرامج والخطط اللازمة لحلها أو إعادة التفاوض بشأنها مع التركيز

على القطاعات التصديرية الأردنية التي يمكنها المنافسة داخل السوق الأوروبي وما يتطلبه ذلك من معرفة تامة لحاجات السوق الأوروبي.

- دراسة غصيب (2007م) ، وعنوانها"العرب و الصين آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان بُعدَيّ السياسة والاقتصاد،ومسارا لتواصل الثقافي الحضاري بين الصين والدول العربية ومنها الأردن بالشكل الذي يستأنف سلسلة الحوارات العربية الصينية. وكما هدفت لتحليل آفاق جديدة بين الصين و الأردن و شرح الأرضية التي تأسست عليها هذه اللقاءات، والمستندة إلى علاقات تاريخية و حضارية مع العملاق الصيني القادم لتعميق التواصل بينهما. ومن أهم نتائج الدراسة تنامي الحاجة المشتركة لدى العرب و الصين إلى بناء علاقات إستراتيجية بينهما،سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي،ضمن إطار منظومة ثقافية لإنسانية التعاون الدولي.

- دراسة الحسن(2012 م) ، بعنوان "تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية– Gravity Model "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية توسيع حجم التبادل التجاري العربي البيني، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية من خلال مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة العربية البينية مع الأحجام المقدرة أو المحتملة. و هدفت هذا النموذج بالأساس إلى الاعتماد على مؤشرات واقعية حقيقية لمقارنة حجم التجارة الإقليمية المتوقعة ,المفترضة.ومن أهم النتائج تجاوز قيم الصادرات المحتملة لقيم الصادرات الفعلية، وبالتالي وجود فرص تصديرية متاحة للدول العربية مما يتوجب عليها توجيه مواردها لاستغلال هذه الفرص،

ووجدت الدراسة أن حجم الفرص التصديرية للمنتجات العربية في الأسواق العربية منخفض مقارنة بما هو متاح من اتفاقيات إقليمية مشابهة وبنفس معدلات التبادل التجاري البيني.

- دراسة تيا يودونغ، (مجلة التجارة الدولية ، 2013م)،" مشكلات التنمية التجارية بين الصين والدول العربية ".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مشكلات التنمية الخارجية بين الصين و الدول العربية و استخدمت الدراسة التحليل الوصفي و توصلت إلى أن حجم التبادل الخارجي بين الصين و الدول العربية لا زال متخصصا مقارنة حجم الصادرات و المستوردات العربية و توصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي أدت إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الصين و الدول العربية يرجع إلى سياسات الحماية و عدم التقرير السياسي و الاقتصادي في المنظمة العربية بين الصراع العربي الاسرائى و الصراع بين ايران و العربي و الحرب و العراق و الربيع العربي.

- دراسة جيا تشاووتشي جيانيو(2014م) ، بعنوان" الثقة، والنظام الرسمي وتنمية التجارة الخارجية للصين---أدلة من 65 دولة "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الثقة و النظام الرسمي في التأثير على تنمية التجارة الخارجية الصينية للفترة الزمنية 2002- 2011لعينة من 65 دولة حول العام و قد وجدت الدراسة إلى ان عامل الثقة في الدول المضيفة تلعب دورا هاما لتنمية الخارجية للصين.مساحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.و وصلت الدراسة إلى ضرورة متاح الصين بالتزيد من الإصلاحات في النظام الرسمي و التكيف و الانفتاح في بناء عامل الثقة الداخلية لتعزيز تنمية التجارة الخارجية.

الفصل الثالث

تطور حجم التبادل التجاري بين الصين و الأردن

الفصل الثالث

تطور حجم التبادل التجاري بين الصين و الأردن

تطور الاقتصاد الصيني

الصين هي بلد زراعي و صناعي، وهي منطقة واسعة ذات منتجات زراعية كبيرة،ومرورا بالتطور السريع و المستمر لمدة ثلاثين عاماً منذ ثورة الإصلاح والانفتاح، حقق الاقتصاد الصيني إنجازات تلفت الأنظار،وأصبح هو أكبر ثاني كيان اقتصادي على مستوي العالم، وتحتل المنتجات الصينية الصناعية والزراعية المركز الأول على مستوى العالم.كما أن مكانة الصين الاقتصادية والسياسية دوليا ترتفع يوما بعد يوم.والصين سارت طريقة التنمية الاقتصادية الطويل ،وذلك بدءًا من التحول من الإنتاج الزراعي إلى الصناعي تدريجيا ، والسعي لتحسين المستوى التكنولوجي للمنتجات.(ليانغ قوو شي، 2002)

حققت الصين نموا اقتصاديا سريعا منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949. وخاصة منذ شهدت تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوي أكثر من 9%. وفى عام 2003، بلغ إجمالي المستوردات والصادرات الصينية (8509.9) مليون دولار أمريكي محتلا المركز السادس في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا .وحتى نهاية عام 2003، تجاوز نصيب الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلى للبلاد 1000 دولار أمريكي.(البنك المركزي،2004)

وتمكن الاقتصاد الصيني في الثلاثين عاما الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحا على العالم ويعتمد على التجارة الدولية.وعند نهاية عام 2007 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين 84 مليار دولار. في حين بلغت الاستثمارات الصينية في الخارج 118 مليار دولار. ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصيني الى المراحل التالية:

1- مرحلة البناء الاشتراكي (1949-1976)

تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والاعتماد على الصناعات الأساسية والاتصالات إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي(www.arabic.cri.cn، 2009)

2-مرحلة الانفتاح على الرأسمالية (1977-2002)

منذ عام1977 تميزت مرحلة الانفتاح على الرأسمالية بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد وذلك بالسماح بإنشاء شركات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضي وجلب التكنولوجيا الغربية.

في سنة 2003، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة أكثر من 5.5 تريليون يوان صيني(6.6يون تساوي دولار)، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة 4.6 تريليون يوان صيني، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من 850 مليار دولار أمريكي محتلا المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفى نهاية عام 2003، تجاوز

الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية 400 مليار دولار أمريكي محتلا المركز الثاني بعد اليابان. (2009، www.arabic.cri.cn)

3-**مرحلة التخطيط الشامل و التطوير العلمي**(2003-2010)

مع زيادة القوة الفعلية للاقتصاد الصيني،وعملية التصنيع والتمدن السريعة ظهرت مشكلات مصادر الطاقة والبيئة المقيدة للاقتصاد الصيني، و في عام 2003 دخلت الصناعة الصينية في مرحلة جديدة و بدأت زيادة عملية التصنيع،وتغير الهيكل الإنتاجي، وعملية تصنيع التكنولوجيا الحديثة الفائقة في التوسع والانفتاح الخارجي بشكل كبير مما أدى إلى زيادة قوية في الاقتصاد الصيني.(وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي،2012)

وفي عام 2005 استمر الاقتصاد الصيني في النمو بصورة سريعة وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الاجمالى.و كما زادت الاستثمارات العقارية الثابتة(FAI) (وفاء المهداوي، 2012)

أن معدلات نمو الصادرات الصينية عام 2009 كانت موجبة الميل ،وهو يعني ان الصادرات سجلت زيادة مضافة إلى ما تحقق من زيادة في السنة السابقة لها . لكن تلك الزيادات جاءت متفاوتة في مقاديرها النسبية بين سنة وأخرى . والزيادات المتراكمة خلال هذه المدة تساوي(6,339%) وهو ما يعد انجازا تنمويا كبيرا .ولتأكيد تفوق الصادرات الصينية عما كانت عليه سابقا يمكن مقارنة (قيمة الصادرات الصينية في عام 1991 البالغة 72 مليون دولاراً ،مع قيمتها في عام 2001 والبالغة 1302 مليون دولار ،أي إنها قد تضاعفت بما يعادل 18 ضعف(IMF،2009)

تطور العلاقة الاقتصادية بين الاردن و الصين

مع تطور العلاقات الدبلوماسية الثنائية والعلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل متسلسل في ٧ أبريل 1977. وقَّع البلدان على اتفاق تجاري في أيار/مايو 1979،.أما في عام 1983 تم التوقيع خلال زيارة الملك حسين "بشأن إنشاء بعض اللجان المختلفة الاقتصادية والتجارية اتفاقات للتعاون التقني وفى عام 1985 وفي الاعوام1991 ،1996 ،1999على التوالي، عقدت أربع اجتماعات وهذا ان تعميق العلاقات بين البلدين ازدادت سنة بعد سنة،ويمكن تقسيم مراحل تطور العلاقات بين البلدين كما التالي:

1- المرحلة الأولى (2000-2009)

أخذت التجارة الصينية الأردنية بالنمو والتطور السريع حيث احتلت الصين المرتبة السادس في تجارتها مع الأردن من بين مجموعة الدول ذات العلاقة التجارية مع الأردن عام2001 ،ووفقاً الإحصاءات الجمارك الصينية في عام2002 بلغ حجم التجارة الصينية مع الأردن 200مليون دولار و زيادة قدرها 2.15%،عن عام 2001. (2003,2 ,徐伟) (شو وى، 2003)

إن العلاقات الأردنية الصينية في تطور مستمر في كافة المجالات و يحرص بشكل كبير على تطوير وتنمية تلك العلاقات مع جمهورية الصين التي تعتبر واحدة من اكبر القوى الاقتصادية العالمية.حيث ان تطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية الصينية مهمة جدا في المرحلة المقبلة، خاصة وان الصين باتت تتبوأ موقعا متميزا على خارطة الاقتصاد العالمي وهي من الدول التي تسعى للاستثمار في الخارج، حيث ان الأردن مهتم أيضا بأن يكون نقطة محورية في المنطقة ومركز جذب للاستثمارات

الإنتاجية والخدمية، وهذا ما يعزز التواصل بين البلدين موضحا ان الاستثمارات الصينية في الأردن،بدأت نمو بشكل واضح في الفترة الاخيرة .

وبين إن الصين تعتبر واحدة من اكبر الدول المصدرة للأردن حيث بلغت قيمة المستوردات 7.484 مليون دينار في عام 2004 فيما كانت الصادرات الأردنية 3.24 مليون دينار، مما يشير إلى عجز كبير في الميزان التجاري داعيا الصين إلى زيادة مستورداتها خاصة من الفوسفات والأسمدة والبوتاس و الادوية ومنتجات البحر الميت وغيرها.

و إن انفتاح الأسواق العالمية وعضوية منظمة التجارة العالمية تتيح للبلدين زيادة حجم التجارة، بما يعكس الإمكانيات والقدرات الإنتاجية والتصديرية المتاحة في البلدين وخاصة في المملكة

الصين قدمت للأردن خلال عام 2010 مساعدات على شكل منح وقروض ميسرة ساهمت في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الصحة، المياه، وتوفير الأجهزة والمعدات المختلفة،والاسكانات، حيث بلغت للأعوام 1999- 2010 حوالي 120 مليون دولار .(http://addustour.com، 2005)

2-المرحلة الثانية (2010-2015)

وقعت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن و الصين التي تقدم بموجبها الحكومة الصينية للأردن منحة بقيمة 50 مليون يوان صيني (9ر7 مليون دولار) لتمويل مشروعات تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الحكومتين في عام 2011.(http://www.fmprc.gov.cn، 2011).

و كما وقعت غرفة تجارة عمان ومقاطعة شينجداو الصينية اتفاقية تعاون مشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما في عام 2013. و تنص الاتفاقية التي وقعها رئيس الغرفة العين رياض الصيفي وسكرتير الحزب الحاكم في مقاطعة شينجداو لي كوان بحضور وفد اقتصادي من المقاطعة على

حث رجال الأعمال في جمهورية الصين الشعبية للاستثمار في الأردن، وتبادل المعلومات والتشريعات ذات الصبغة الاقتصادية والاستثمارية. على ضرورة التنسيق بشان الفرص التجارية والمشاريع الاستثمارية المشتركة، وتبادل الوفود التجارية التي من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية واكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة بشكل دوري، إضافة إلى التنسيق والتعاون في مجال البرامج التدريبية والندوات والمعارض والمؤتمرات، وكذلك التعاون في مجال حل النزاعات التجارية سلمياً.واتفاقيات من التجارة الحرة التي ترتبط المملكة بعضويتها مع العديد من التكتلات التجارية العالمية. وقد وصلت أن صادرات الأردن إلى الصين عام2012 (187) مليون دولار مقابل(946ر1) مليون دولار مستوردات بما يدعو للعمل بجدية لبذل جهود متواصلة وعالية المستوى لزيادة قيمة مستوردات الصين من الأردن. من الجذر بالذكر مقاطعة "شينجداو" التي تبلغ مساحتها نحو120 ألف كيلو متر مربع، وعدد سكانها8 ملايين نسمة، مبيناً أن هذه المقاطعة تحتضن العديد من الاستثمارات العالمية وتشتهر في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والمواد الغذائية والألبسة والأقمشة وصناعة القطارات.(http://www.fmprc.gov.cn،2013)

ويقدّر حجم الاستثمارات الصينية في الأردن بنحو 100 مليون دولار، تتركز معظمها في القطاع الصناعي وفي المدن الصناعية تحديدا في عام 2015.ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بعد الإعلان عن دخول شركة صينية في مشروع توليد الكهرباء من الصخر الزيتي، بعد تنازل الشركة الاستونية عن 45% من حصص المشروع لشركة صينية، ليجمع المشروع ثلاث شركات صينية وماليزية واستونية، حيث سيتم تمويل المشروع بـ 990 مليون دولار من قبل ثلاثة بنوك صينية بصورة مشتركة، ليكون هذا اكبر استثمار صيني في الأردن.وبلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين نحو 2.5 مليار دولار في عام 2014، ارتفاعا من 2.3 مليار دولار في عام 2013.وبلغ العجز في الميزان التجاري الأردني مع

الصين 2.1 مليار دولار و2.2 مليار دولار في عام 2013 و2014 على التوالي. (http://alrai.com/،2015).

ورغم ذلك، نمت الصادرات الأردنية إلى الصين من 106 ملايين دولار في عام 2013 إلى نحو 187 مليون دولار في عام 2014، وبنسبة زيادة تقدر بنحو 76%، في حين نمت مستوردات الأردن من الصين من 2.2 مليار دولار في عام 2013 إلى 2.4 مليار دولار في عام 2014، وبنسبة9%.

ويلاحظ ان هذه العلاقات تشهد تطورا متميزا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بحكم الدور الفاعل الذي تلعبه الصين في المنطقة وعالميا و شهدها الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية، والتصورات المستقبلية لدعم وتطوير العلاقة بين البلدين في مختلف مجالات التعاون، وخاصة فيما يتعلق بزيادة حجم المساعدات الصينية للأردن، وزيادة حجم التبادل التجاري والسياحي وتشجيع الاستثمار، ودعم الأردن في تمويل المشاريع الإستراتيجية وخاصة مشروع سكة الحديد الوطنية من خلال بنك التنمية الصيني.

تطور هيكل الصادرات و المستوردات

تستورد الصين البوتاس بصورة أساسية من الأردن بينما تصدر الصين سلع إلى الأردن بشكل رئيسي ألبسة (27.72مليون دولار) والكهربائية والمنتجات الالكترونية (22.63مليون دولار)، والمنسوجات (16.8مليون دولار) والأحذية (15.93مليون دولار)، وتكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات (12.24مليون دولار)، و منتجات المعادن (10.77مليون دولار)، والآلات والمعدات (10.42مليون دولار) في عام 2002.

أما في عام 2002 فان الصين تطور إلى الأردن الملابس (60.63 مليون دولار، قدرها بزيادة 65%)، الأقمشة والملابس والمنسوجات الأخرى (42.28 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 73.7%) والأحذية (20.24مليون دولار)، ومجموع الثلاثة تبلغ (120) مليون دولار، وهو ما يمثل (33%) من إجمالي صادرات الصين إلى الأردن، تليها الآلات والمعدات (16.42 مليون دولار، بزيادة قدرها 20%)، والاتصالات، وأجهزة سمعية وبصرية (15.61مليون دولار)، والآلات الكهربائية وقطع الغيار (13.63 مليون دولار ، و بزيادة قدرها 11 %)، المبلغ

الإجمالي من الآلات والمنتجات الالكترونية يبلغ (60) مليون دولار، وهو ما يمثل(18%)من إجمالي صادرات الصين إلى الأردن .

ويلاحظ المنتجات الالكترونية والهواتف المحمولة ومنتجات شبكات الكمبيوتر تستخدم بشكل واسع في الأردن.حيث أصبحت أجهزة الكمبيوتر تشكل المساعدات المادية الرئيسية التي تقدمها الصين إلى الأردن. أمّا الأجهزة المنزلية، فان مجموعة هاير قمت بتأسيس شركة تجارية مشتركة مع الأردن، وإنشاء وتجهيز مصنع لتجميع، وتوسيع الصادرات إلى الأردن ودول الشرق الأوسط الأخرى، و قد دخلت المنتجات الصينية بصورة كبيرة إلى السوق الأردنية أما الصادرات الزراعية الصينية إلى الأردن فهي كبيرة في مواد الفول السوداني، والثوم والفول ،و اللحوم المجمدة والخراف الحية، وغيرها ، وقد صنف الأردن كسوق للسلع المستوردة الرئيسية الجديدة من الصين. (شو وي، 2003، المجلات).

ونظراً لان الصناعات الأردنية لا زالت في مرحلة التطور فان الصادرات الصينية من وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية والصناعية لا تؤثر على المنتجات الأردنية ، و قد قامت الاستثمارات

الصينية ببناء عدد المصانع في المنطقة الصناعية المؤهلة في الأردن للصناعة الأسس،حيث تم تصدير إنتاجها إلى بنايات المتحدة الأمريكية .كما أدى تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى جذب الاستثمارات و الشركات الصينية إلى الأردن حيث تقوم الشركات الصينية بنمو عدد مشاريع المياه والطاقة والالكترونية وصناعة المستحضرات الصيدلانية والصناعات الثقيلة ومشروعات بحر الميت،ومشروع العقبة،والسكك الحديدة،والتوسع مصفاة النفط الأردنية وتنشيط الاقتصاد.(ما جيان تشون،2010)

مع تعميق العلاقات التجارية بين البلدين، ودفع التفكير إلى "حزام واحد طريق واحد" ،وفقا لبيانات وزارة الخارجية تظهر أن الصين هي ثالث أكبر شريك تجاري للأردن في عام 2014، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية (3.628)مليار دولار، بزيادة قدرها(0.7%).

الفصل الرابع

تحليل حجم التبادل التجاري بين الصين و الأردن

الفصل الرابع

تحليل حجم التبادل التجاري بين الصين و الأردن

تمهيد

مع تزايد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في العالم و توترها في السنوات الأخيرة، وزيادة انفتاح العديد من الشركات الصينية للخروج من البلاد للاستثمار. الأردن يقوم بعلاقات وثيقة مع الصين وازدادت الشركات التجارية مع الصين، مما يساهم في تطوير العلاقات بينهما .

أن هذا الفصل يشتمل على تطوير حجم التبادل التجاري بين الصين و الأردن ،وتطور الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى الصين من ا جمالي الصادرات الأردنية خلال الفترة (2000–2015) ، و تطور الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية من الصين إلى إجمالي المستوردات الأردنية خلال نفس الفترة،إضافة إلى تطور التركيب السلعي للمستوردات الأردنية من الصين و الميزان التجاري بين البلدين في هذا الفترة، و حجم التبادل التجاري بين البلدين.و قد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين من (158.6)مليون دينار عام 2000الى (1984.1)مليون دينار عام 2015،و هذا يظهر زيادة و استمرار التعاون التجارية بين البلدين .

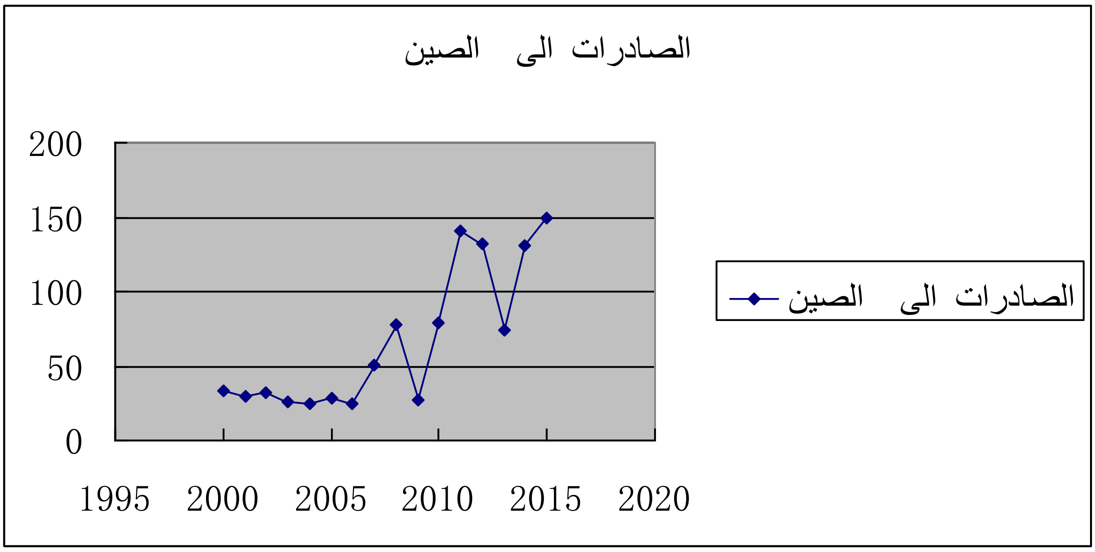
جدول رقم(1) تطور حجم الصادرات الأردنية إلى الصين خلال2000 -2015 (مليون دينار)

السنة	اجمالي الصادرات الاردنية	الصادرات إلى الصين	نسبية الصادرات الأردن إلى الصين من اجمالى الصادرات الأردنية%	معدل نموالصادرات الأردن إلى الصين	معدل نموالصادرات الاجمالية الاردنية
2000	1080.8	33	-	-	-
2001	1352.3	29.5	2	-0.10606	0.25167
2002	1556.8	32.4	2	0.09831	0.15114
2003	1647.8	25.5	1.5	-0.21296	0.05845
2004	2306.7	24.3	1.1	-0.04706	0.39987
2005	2570.2	28.8	1.1	0.18519	0.11423
2006	2929.3	24.5	0.8	-0.14931	0.13971
2007	3183.7	51.1	1.6	1.08571	0.08685
2008	4431.1	78.2	1.8	0.53033	0.39181
2009	3579.2	27.4	0.7	-0.64961	-0.19225
2010	4216.9	78.6	1.7	1.86861	0.17817
2011	4805.9	141.3	2.9	0.79771	0.13967
2012	4749.6	132.4	2.8	-0.06298	0.13967
2013	4805.2	73.6	1.5	-0.44411	0.01171
2014	5763	131.3	2.2	0.78397	0.19933
2015	4795.2	149.7	3.1	0.14014	-0.16793

***المصدر:البنك المركزي الاردني،2015 .**

يلاحظ من الجدول رقم (1)أن حجم الصادرات الأردنية إلى الصين كانت عام2000 (32) مليون دينار،و تشكل 3%من إجمالي الصادرات الأردنية و ازدادت حجم الصادرات لتصل عام 2010الى (78.2) مليون دينار و ما نسبة 1.7% في إجمالي الصادرات الأردنية و وصلت إلي أعلى مستويات،عام (2015) بمقدار(149.7) مليون دينار وما نسبة 2.1%من إجمالي الصادرات الأردنية، و يلاحظ أن حجم الصادرات الأردنية إلى الصين لم يتطور كثيراً خلال فترة الدراسة 2000-2015 ويعود ذلك إلى أن الصادرات الأردنية تتمثل فقط البوتاس. وهذا يرتبط بحجم الصين الداخلي في الصين بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية حيث نلاحظ أن حجم الصادرات انخفض في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصاد المرتفع.

شكل رقم(1)تطور قيمة الصادرات الاردنية الى الصين خلال الفترة (2000-2015).



***المصدر :من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم(1).**

يوضح الشكل رقم (1) تطور قيمة الصادرات الأردنية إلى الصين خلال الفترة(2000–2015) ،حيث يظهر الشكل أن هناك تزايد ملحوظا في الصادرات الأردنية خلال الفترة 2010–2015 ،حيث ازدادت الصادرات بصورة ملحوظة في عام 2007 ثم انخفض في عام (2009) بصورة كبيرة بسبب تداعيات بلازمة المالية العالمية ثم عاد و ازدياد ليصل في أعلى قيمة عام 2015 حيث بلغت قيمة الصادرات 149.7مليون دينار و يرتفع ذلك إلى تحسن الاقتصاد الصيني و العالمي خلال عام 2015

ثانياً: تطور المستوردات الأردنية من الصين خلال الفترة(2000–2015)

جدول رقم (2) تطور حجم المستوردات الأردنية من الصين خلال الفترة (2000–2015)(مليون دينار)

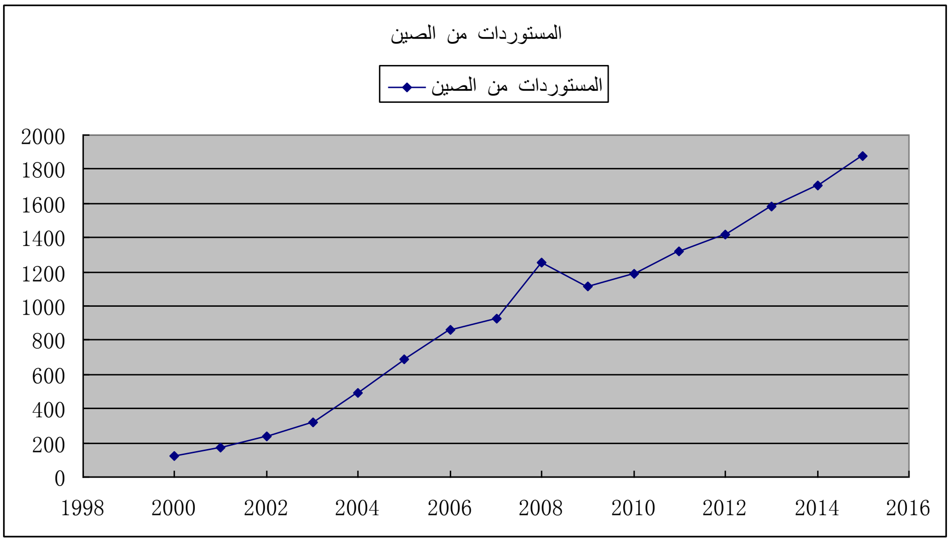
السنة	إجمالي المستوردات الأردنية	المستوردات من الصين	نسبة المستوردات الأردن من الصين من اجمالى المستوردات الأردنية%	معدل نمو المستوردات الأردن من الصين	معدل نمو المستوردات الإجمالية الأردنية
2000	3259.4	125.6	3.9	0.5006	0.23697
2001	3453.7	168.6	4.9	0.3423	0.05961
2002	3599.2	236.9	6.6	0.06582	0.04213
2003	4072	322.4	7.9	0.36091	0.13136

0.4241	0.51768	8.4	489.3	5799.2	2004
0.28342	0.40343	9.2	686.7	7442.8	2005
0.10008	0.25295	10.5	860.4	8187.7	2006
0.18741	0.07880	9.5	928.2	9722.2	2007
0.24055	0.34906	10.4	1252.2	12060.9	2008
0.16194-	0.11116-	11	1113	10107.7	2009
0.09324	0.06792	10.8	1188.6	11050.1	2010
0.21630	0.10836	9.8	1317.4	13440.2	2011
0.09624	0.07515	9.6	1416.4	14733.7	2012
0.06336	0.11946	10.1	1585.6	15667.3	2013
0.03912	0.07587	10.5	1705.9	16280.2	2014
0.11322-	0.07533	12.7	1874.7	14537.2	2015

المصدر:البنك المركزي الاردني،2015.

يلاحظ من الجدول رقم(2) إن المستوردات الأردنية من الصين قد ازدادت بصورة ملحوظة حيث بلغت عام 2000(125.6)مليون دينار و ازدادت لتصل عام 2005الى (686.7)مليون دينار و بنسبته زيادة 449% و وصلت عام 2010 إلى(1188.6)مليون دينار و بنسبته نمو 72% و ازدادت أيضا لتصل عام 2015 إلى (1874.7)مليون دينار و بنسبته نمو 57% و يعو د ذلك إلى زيادة التنوع السلعي للمستوردات الاردنية و زيادة أحجامها و إلى تحسن العلاقات الاقتصادية و التجارية و السياسية و الثقافية بين البلدين.

شكل رقم (2)تطور قيمة المستوردات الأردنية من الصين خلال الفترة (2000-2015).



***المصدر:إعداد الباحث بناء على جدول رقم (2).**

يظهر الشكل رقم (2) ارتفاعا ملحوظا في قيمة المستوردات الأردنية من الصين حيث بلغت أوجها عام 2008، ثم انخفض عام2009 ،بسبب الأزمة المالية العالمية ثم عادت للزيادة منذ عام لتصل اعلي قيمة لما بسبب تطور العلاقات الاقتصادية و زيادة التنوع السلعي للمستوردات الأردنية.

ثالثا:تطور الميزان التجاري الأردني الصيني للفترة (2000–2015)

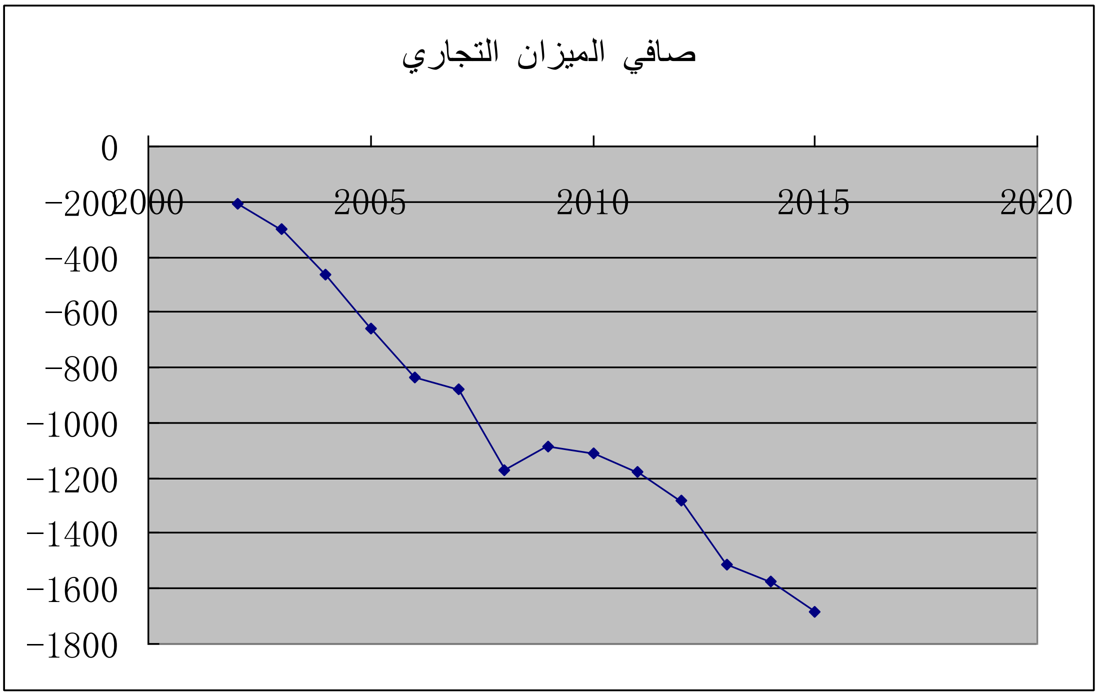
الجدول رقم (3) تطور الميزان التجاري الأردني الصيني للفترة (2000–2015) (مليون دينار)

السنة	الصادرات إلى الصين	المستوردات من الصين	صافي الميزان التجاري	نسبة عجز الميزان التجاري
2000	33	125.6	−92.6	0.04
2001	29.5	168.6	−139.1	0.07
2002	32.4	236.9	−204.5	0.12
2003	25.5	322.4	−296.9	0.15
2004	24.3	489.3	−465	0.36
2005	28.8	686.7	−657.9	0.44
2006	24.5	860.4	−835.9	0.29
2007	51.1	928.2	−877.1	0.21
2008	78.2	1252.2	−1174	0.31
2009	27.4	1113	−1085.6	0.18
2010	78.6	1188.6	−1110	0.14
2011	141.3	1317.4	−1176.1	0.22
2012	132.4	1416.4	−1284	0.2
2013	73.6	1585.6	−1512	0.18
2014	131.3	1705.9	−1574.6	0.18
2015	149.7	1834.4	−1684.7	0.15

***المصدر: البنك المركزي الاردنى،2015.**

يلاحظ في الجدول رقم (3)أن العجز في الميزان التجاري الأردني مع الصين في حالة تزايد ميزان، و ذلك لزيادة حجم المستوردات الاردنية من الصين و عدم زيادة الصادرات الأردنية، بسبب مقبولة إلى الصين مما جعل الميزان التجاري في الحالة عجز مستمر و متزايد ،لذا يتطلب زيادة الصادرات الموجهة إلى الصين بخصوص العجز أو الملل على طلب المستوردات.

الشكل رقم (4) تطور الميزان التجاري بين الصين و الأردن خلال فترة (2000-2015)



المصدر :من إعداد الباحث بناء على جدول رقم (3).

يبين الشكل رقم (4)أن الميزان التجاري يميل إلى مصلحة الصين منذ عام 2000 إلى عام2015،حيث يوجد عجزا كبيرا في الميزان التجاري الأردني ويعود سبب هذه النتيجة الى زيادة قيم المستوردات الأردنية من الصين بمقابل ضعف كبير في قيم الصادرات الأردنية إلى السوق الصينية التي تجعل هناك عجزاً كبيرًا و لمدة طويلة.

رابعاً: تطو حجم التبادل التجاري الأردني و الصيني للفترة (2000–2015):

الجدول رقم (4) تطور حجم التبادل التجاري الأردني و الصيني للفترة (2000–2015)

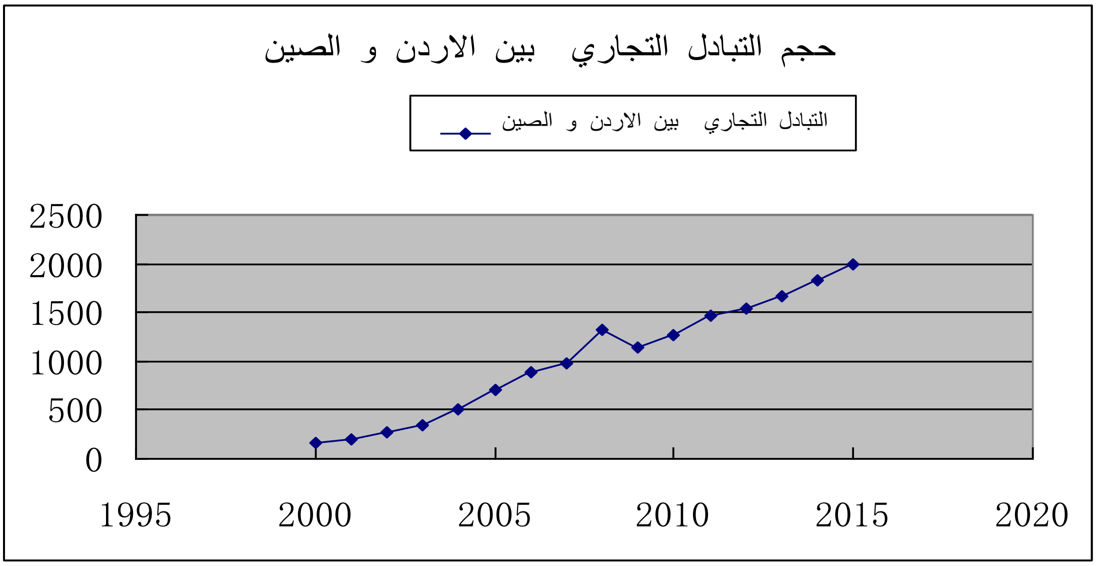
مليون دينار

السنة	الصادرات إلى الصين	المستوردات من الصين	حجم التبادل التجاري بين الصين و الاردن	نسبة حجم التبادل التجاري بين الصين و الأردن
2000	33	125.6	158.6	0.04
2001	29.5	168.6	198.1	0.04
2002	32.4	236.9	269.3	0.06
2003	25.5	322.4	347.9	0.07
2004	24.3	489.3	513.6	0.09
2005	28.8	686.7	715.5	0.11
2006	24.5	860.4	884.9	0.1
2007	51.1	928.2	979.3	0.09
2008	78.2	1252.2	1330.4	0.11
2009	27.4	1113	1140.4	0.09
2010	78.6	1188.6	1267.2	0.08
2011	141.3	1317.4	1458.7	0.1
2012	132.4	1416.4	1548.8	0.1
2013	73.6	1585.6	1659.2	0.09
2014	131.3	1705.9	1837.2	0.09
2015	149.7	1834.4	1984.1	0.1

المصدر:المركز الوطني للإحصاءات و الأردنية،عام2015

يظهر من الجدول(4)أن حجم التجارة بين الصين و الأردن قد تزايدت بعد الانفتاح الخارجي للصين و زيادة الاستثمارات الصينية و زيادة التبادل التجاري، حيث كانت أعلى قيمة لحجم التجارة بين البلدين خلال عام،2015 و أدنى قيمة في حجم التجارة بين البلدين خلال عام 2002.

شكل رقم (5) تطو حجم التبادل التجاري الأردني و الصيني للفترة (2000-2015)



المصدر :من إعداد الباحث بناء على جدول رقم (5).

يبين الشكل رقم(5) أن قيم حجم التبادل التجاري ازداد بين الصين و الأردن من عام 2002الى عام2015، و يعزي ذلك لأسباب أهمها زيادة المستوردات الأردنية من الصين و بتالي زيادة العجز فى الميزان التجاري الأردني.

الفصل الخامس

النتائـج و التوصيات

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

النتائج

1- أن تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الاردنية عمل على زيادة حجم المستوردات الاردنية من الصين حيث ازدادت من (125.6) مليون دينار عام 2000 إلى (1874.7)مليون دينار عام 2015.

2- لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الاردنية إلى زيادة حجم العجز في الميزان التجاري الاردنى الصيني بالنسبة للأردن و ذلك لعدم قدرة الاقتصاد الأردني على زيادة حجم الصادرات إلى الصين ويعتمد على تصدير البوتاس فقط.

3- لقد أدّى تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الاردنية إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من (158.6)مليون دينار عام 2000الى (1984.1)مليون دينار عام 2015.

4- أن تطور العلاقات الاقتصادية الصينية الاردنية عمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى الصين حيث ازدادت من (33)مليون دينار عام 2000الى (149 .7) مليون دينار عام 2015.

5- أن تطور العلاقات الاقتصادية الاردنية الصينية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الأردني الصيني من (92.6)مليون دينارعام2000 إلى (1684.7)مليون دينار عام2015.

6- أن تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين و الأردن عمل على زيادة الاستثمارات الصينية في الأردن حيث تناول الشركات الصينية في مشاريع المياه و الطاقة والالكترونية وصناعة المستحضرات الصيدلانية والصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و كذلك تناول مشروعات البحر ،حيث و مشروع ميناء العقبة ، ومشاريع تحديثات السكك الحديدة ، والتوسع في مشروع مصفاة النفط الأردنية.

التوصيات

من خلال النتائج توصى الدراسة بما يلي :

1- البحث عن السلع و الخدمات الذي يحتاجها الاقتصاد الصيني و المتوفرة لدى الأردن و العمل توصية القطاعات الاقتصادية في الأردن على زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الصين لتخفيض حجم العجز في الميزان التجاري.

2- العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية الأردنية بما يضمن استثمار و زيادة وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين .

3- العمل على تحفيز المؤسسات و الشركات الاقتصادية الصينية على زيادة حجم استثمارات في الأردن لضمان زيادة الصادرات الأردنية و زيادة فرص العمل.

4- أن المؤسسات الصينية في الأردن لفتح السوق، يجب أن تهتم بضمان جودة المنتج، وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها من حيث العلامات التجارية ذات جودة.

5- العمل على تعزيز الصادرات من المعدات وقطع الغيار، واستخدام بعض اتفاقيات التجارة الحرة في الأردن ،مما يجعل البضائع الصينية تيسير الوصول إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط والأسواق الأوروبية.

6-تعزيز عمل الترويج التجاري، واصلت لتوسيع حصتها في السوق وتعاون الشركات الصينية والشركات المحلية الأردنية تفتح السوق لمعرفة محددات الروابط التجارية.

المراجع

-أحمد جامع،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ، دارالنهضة العربية للنشر ،القاهرة،مصر،1980.

-أسامة محمد الفولى ،مجدي محمود شهاب،" **مبادئ العلاقات الإقتصادية الدولية** "،دار الجامعة الجديدة للنشر،اسكندرية ،1997.

– إيمان عطية ناصف،"**مبادئ الإقتصاد الدولى**"،دار الجامعة للنشرالاسكندرية،مصر،2008

– جون هرسون ،مارك هرندر ،ترجمة :د. محمد إبراهيم منصور ،د.ط عبد الله منصور، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار المريخ للنشر والطباعة، العربي،1987.

–حسى على خربوش،"**تنسيق النفقات بين الدول العربية** "،مؤسسة شهاب الجامعة، 1984،ص:8.

– رشاد العطار وآخرون،" **التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2000

-رعد حسن الصرن،" **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا،2000

– طالب محمد عوض، "**التجارة الدولية نظريات وسياسات**"،معهد الدراسات المصرفية للنشر،عمان،الاردن،1995

-عبد الرحمن أحمد،"**الاقتصاديات الدولية**"، دار منقحة الاسكندرية للطباعة،الاسكندرية،1993.

- عادل أحمد حشيش،"**الاقتصاد الدولي :جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر العلاقات الاقتصادية الدولية العربية**"،الدار الجامعية للنشر و الطباعة، بيروت،1990.

- عادل أحمد حشيش،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"،الدار الجامعية للنش،ربيروت، 1993.

-عبد السلام النعيمان ،احمد الثقران ،يزن البخبت،"**الانتفاقيات التجارة الأردنية مع دول العالم**"، الجمعية العلمية الملكية للنشر،الأردن ،1999.

-عبد المطلب عبد الحميد،" **النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،2000

- فؤاد مرسي،" **الرأسمالية تجدد نفسها** "، الكويت : سلسلة عالم المعرفة رقم 147، 1990،ص242.

-قحطان أحمد الحمداني،" **المدخل إلى العلوم السياسية** "، دار الثقافة الطبعة الأولى ،عمان،2012، ص:334.

- لي شياو يان ،ما يولينغ، " **الإطار المفاهيمي للتجارة الدولية**"،دار الجامعة تسينغهوا للطباعة والنشر،بكين،2012.

– محمد إبراهيم محمود الشافعى،" **دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد القومى**"، المؤتمر العربى الخامس حول المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم جامعة عين شمس،القاهرة، ابريل 2005.

www.satlcentral.com/Arabic-materials/Lecture/.../shaf3i.doc

– محمد زكي شافعي،" **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**" ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1967.

– محمد طه بدوي،"**مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**"، الدار المصرية للطباعة

والنشر ،بيروت، 1971.

–همام غصيب ،أ.عزمي جرار ،أ.كايد هاشم، "**العرب و الصين آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**،"دار جرير للنشر و التوزيع ، الاردن ،2007 م .

– هناء عبد الغفار السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية**"، بنت الحكمة بغداد للنشر ،العراق 2002 م.

– هايل عبد المولى طشطوش: "**مقدمة في العلاقات الدولية**"،اليرموك ،الأردن ،2010 م،ص:19.

– وجدى أحمد حسين،"**العلاقات الاقتصادية الدولية** "،دار الجامعات المصرية للنشر ،اسكندرية، 1980.

- وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي،"**الإقتصاد الصيني** "، دار النشر الصينية عبر القارات ، دار النشر الصينية عبر القارات،الصين، عام 2012.

الرسالة الجامعية و البحوث :

-زكياء أزم ،وعبد الفتاح ولد حجاج،" **العلاقات الدولية و الاطراف الفاعلة فى المجتمع الدولي2013-2014**"، البحوث،المغرب،سطات،2014.

- **دراسة** جيا تشاو ،تشي جيانيو ،" **الثقة، والنظام الرسمي وتنمية التجارة الخارجية للصين--- أدلة من 65 دولة** " ،البحوث،الصين، **2014**م .

-مأمون صيدم ،و أريج دياب ،و سهرالهنداوي، **أثار الاتفاقية "الشراكة الاردنية الاوروبية" على حركة التبادل التجاري بين الأردن و دول الاتحاد الاوروبي**، البحوث ،عمان تجارة غرفة و التدريب الدراسات إدارة وحدة الدراسات و الاتفاقيات الدولية،أيلول 2005م .

المجلات و الدوريات:

-الزيود و ابو سندس ."**تقييم اثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن و أمريكيا في حجم التبادل التجاري بين البلدين**"، جامعة البلقاء التطبيقية،السلطة،الاردن.مجلة درات للعلوم الاداريةالمجلد 36 عدد،2

- لي تاو،" **فترة اقتصادية جديدة بين الصين ولأردن حول الأوضاع الاقتصادية الحالية مع اكتشاف التطور الابتدائي** "، مصدر من مجلة العالم العربية، 5 نوفمبر 2004.

- تيا يو دونغ،" **مشكلات التنمية التجارية بين الصين والدول العربية** "،مجلة التجارة الدولية، جامعة تشينغهاى القوميات،عدد5 ،2013.

- النعيمي (2014م)،" **دور الاتفاقية التجارية بين الاردن و السعودية في تحسين التبادل التجاري بين الدولتين**"2014،م.

- ليانغ قوو شي ،" **عامل التنمية الاقتصادية الهام الأردن**" مصدر من مجلة العالم العربي،نشرت في جامعة شانغهاي للدراسات الدولية من معهد الشرق الأوسط، 2002،الفصل الخامس.

- نبذة عامة عن الاقتصاد الصينى تاريخ الولوج 2009/09/25arabic.cri.cn

-اقتصاد الصين "يتجاوز مجموعة السبعة بحلول 2050" بي بي سي، تاريخ الولوج 2009/09/25

-وفاء المهداوي, أحمد جاسم محمد،"**الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ......سياسات ومؤشرات**"،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية Sciences Economic for Journal/ Iraqiالسنة العاشرة –العدد الثالث والثلاثون/2012

- IMF , International Financial statistics , year book 2003 .P .223

- IMF , International Financial statistics , year book 2010 .P.230

معلومات الانترنت و الخبرات

-تعيين-ملحق-تجاري-جديد-في-عمان-الاردن-والصين-تبحثان-تطوير-العلاقات-الاقتصادية-وزيادة-حجم-الاستثمار ،http://addustour.com/articles82005

-" اتفاقية تعاون بين تجارة عمان ومقاطعة شينجداو الصينية"،2013/03/12

http://www.fmprc.gov.cn/ce/cejo/ara/zygx/

-"**تعيين ملحق تجاري جديد في عمان: الاردن والصين تبحثان تطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمار**"،تم نشره في الثلاثاء 15 آذار / مارس 2005. 02:00 مساءً

http://addustour.com/articles/268636

-"خبراء يدعون لتحفيز القطاع الخاص الصيني للاستثمار في الأردن"2015،تاريخ النشر: الثلاثاء - 2015-09-08 12:00 http://alrai.com/article/736194.html

- وزارة المالية الاردنية، "نشرة مالية الحكومة العامة"، المجلد الرابع عشر . العدد الثاني عشر • تصدر هذه النشرة عن وزارة المالية، ص.ب 85 ،عمان، 2013م.http://www.mof.gov.jo

المراجع الأجنبية:

- RobertJ.Carbaugh .International Economicغs, 11 th Edition, Printed in Canada,2008.
- Robert Mundell. International Trade and Factor Mobility, American Economic Review, 1957,(5)